حادثة يستلزم محظورا هو نسبة الجهل اليه تعالى في الازل ولا يقال يلزم مثل ذلك
في اثبات تعلق حادث للسمع والبصر وهو تعلقهما فيما لا يزال بالموجودات الحادثة
لانا نقول انما اثبت فيما ذكر لان السمع والبصر لا يتعلقان الا بموجود فقيل وجود
الحوادث لا يتاتى تعلق السمع والبصر بها بخلاف العلم فانه يتعلق بالموجود والمعدوم
فيلزم من تاخر الانكشاف ثبوت نقيضه وهو عدم الانكشاف قبل وهو جهل فالقول
بان للعلم تعلقات حادثة باطل فعلمه تعالى في الازل محيط بجميع الكليات والجزئيات
تفصيله من كل وجه فعلم تعالى بما كان وما سيكون على الوجه الذي عليه يكون ولم
يتجدد له تعالى انكشاف زائد على ما ثبت في الازل من الانكشاف المحيط قوله كون
العلم واحدا هذا مسلم وان ذهب بعض اهل السنة الى تعدد العلم بتعدد المعلومات
والرد عليه بانه يلزم دخول ما لا نهاية له في الوجود يرد بانه غير مستحيل في القديم
ولذا قيد الامام ابن غازي كون الداخل في الوجود ذا غاية بالحادث فقال والحادث
الداخل في الوجود ذو غاية كالعدد والمعدود ونبه في السنة ان الله تعالى كما لا
لا نهاية لها قوله بصورة واحدة متالفة ارادها الهيئة الاجمالية وحاصل ما
جنح اليه ان ما لا نهاية له يمتنع تعلق العلم به تفصيلا وانما يتعلق به اجمالا وما لا
نهاية له هو الواجبات والمستحيلات والممكنات باعتبار ما سيوجد منها وان تعلق
العلم بالجزئيات المائزة الموجودة بالفعل تفصيلي اما التفصيلي للجزئيات المذكورة
فمسلم واما القول بمنع ان للعلم تعلقا تفصيليا بما لا نهاية له في حقه تعالى وانه لا يمكن
الجمع بين التفصيل وعدم النهاية فمردود بانه يستلزم محالا لان القول بكونه تعالى
انما علم ما لا يتناهي اجمالا لا تفصيلا يقتضي الجهل بالتفصيل وبالمفصل وهو
محال في حقه تعالى فالحق انه تعالى عالم ازلا وابدا بجميع الواجبات والجائزات
والمستحيلات تفصيلا مفرقة ومجموعة متناهية ام لا غاية الامر ان لا نعلم
كيفية التعلق بذلك كما لم نعلم كيفية تعلق بقية صفاته المتعلقة ولا حقيقة ذاته
تعالى وحقايق صفاته لان ذلك من مواهق العقول ولا يضر فيما ذكرنا كون علمه لا يتعلق
بما لا يتناهي كما لم يضر في القول بتعلق السمع والبصر بكل موجود كون سمعنا وبصرنا
لا يتعلقان الا ببعض الموجودات قوله ومفصلة اليها عطف تفسير على قوله منحلة

وقوله